الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4234 | الثلاثاء | 26 شعبان 1443 هـ | 29 مارس 2022 م | السنة الرابعة عشرة

في ختام مشاورات 2021 مع الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق

«النقد الدولي»: ارتفاع عجز الموازنة يعكس تدابير التحفيز المالي الحكومية لمواجهة تداعيات «كورونا»

النشاط الاقتصادي المحلي يشهد تعافيا مدعوما بارتفاع أسعار النفط العالمية وتخفيف قيود التباعد الاجتماعي

أعلن صندوق النقد الدولي في بيان صحفي بتاريخ 14 مارس 2022 اختتام مشاورات عام 2021 مع الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وفيما يلي ترجمة موجزة للبيان الصحفي.

استجابت السلطات الكويتية على نحو سريع وحازم إزاء جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال فرض قيود التباعد الاجتماعي وانتهاج مجموعة من التدابير الداعمة في إطار السياسة المالية والنقدية. وقد تمكنت السلطات من تحقيق معدلات مرتفعة من التطعيم ضد فيروس كورونا في عام 2021. ويشهد النشاط الاقتصادي المحلي تعافياً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط العالمية وتخفيف قيود التباعد الاجتماعي. هذا، وقد تعزز النمو في القطاعات غير النفطية إلى ما يقدر بنحو 3.4 % في عام 2021، ومن المتوقع أن يرتفع بشكل طفيف ليصل إلى نحو 3.5 % في عام 2022 مدفوعًا بتعافي النشاط الاقتصادي المحلي تدريجياً بالتزامن مع الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع انتعاش الإنتاج النفطي، وذلك عقب تخفيف قيود الإنتاج في ظل اتفاقية (أوبك+). وكمحصلة لذلك، فإنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المحلي نموًا بنحو 2.7 % على المدى المتوسط. كما ارتفعت معدلات التضخم السنوية إلى 3.4 % مدفوعة بارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية وتكاليف الخدمات ذات الصلة بالسفر، ومن المتوقع أن يشهد معدل التضخم مزيداً من الارتفاع ليصل إلى نحو 4.4 % في عام 2022، ليعكس الاضطرابات في سلسلة الإمدادات العالمية، وذلك قبل أن ينخفض إلى نحو 2.4 % على المدى المتوسط.

معدلات التضخم السنوية ترتفع إلى 3.4 % مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكاليف الخدمات ذات الصلة بالسفر

ارتفع عجز الموازنة العامة (بحساب دخل الاستثمارات الحكومية) إلى ما نسبته 16.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 20/2021. ويعكس اتساع العجز في الموازنة العامة انتهاج السلطات الكويتية لتدابير التحفيز المالي بهدف مواجهة تداعيات جائحة كورونا، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات النفطية بنحو 13.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع النشاط الاقتصادي. وفي ظل غياب كل من قانون الدين العام الذي يتيح للسلطات المحلية الاقتراض، والقوانين التي تسمح للحكومة بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، فقد اعتمد تمويل الإنفاق على السحب من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام. ومن المتوقع أن يحقق رصيد الموازنة العامة (بحساب دخل الاستثمارات الحكومية) فائضاً تصل نسبته إلى 3.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 21/2022 مدعوماً بارتفاع الإيرادات النفطية، إلى جانب تقليص الإنفاق العام والذي تم الإعلان عنه في شهر أغسطس 2021، والارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي على إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. هذا، ومن المتوقع أن يرتفع الفائض في الحساب الجاري ليصل إلى نحو 16.1 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بارتفاع الصادرات النفطية.

صندوق النقد الدولي

نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي بلغت 18.6 % خلال الربع الثالث من 2021

التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية يهدد بزيادة مخاطر السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية

يتعين ضبط أوضاع المالية العامة لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق المساواة بين الأجيال

بنك الكويت المركزي ينتهج سياسات رقابية حصيفة في ظل أجواء عدم اليقين حول التوقعات

اجتاز القطاع المالي الكويتي الأزمة بشكل جيد، نظراً لتمتع البنوك بمعدلات رسملة مرتفعة وسيولة وفيرة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي نحو 18.6 % خلال الربع الثالث من عام 2021، وهو ما يفوق الحد الأدنى المطلوب. وبقاء معدل صافي القروض غير المنتظمة (NPL's) بعد خصم المخصصات المحددة منخفضاً. في حين أن مخصصات خسائر القروض مرتفعة.

لاتزال أجواء عدم اليقين تهيمن على التوقعات، حيث يفرض الانتشار السريع لمتغير أوميكرون تحديات عالمية جديدة للسيطرة على الوباء. وقد يتسبب التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية إلى زيادة مخاطر السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية، وتقويض ثقة المستثمرين، وإبطاء التقدم نحو تحقيق مزيد من التنويع الاقتصادي والتنافسية، وتعزيز الضغوط الاجتماعية. هذا، وسيكون لتقلبات أسعار النفط العالمية انعكاسات كبيرة على كل من التوقعات وأداء الاقتصاد الكلي.

وسيؤدي حدوث انتعاش أقوى في النشاط الاقتصادي العالمي عما كان متوقعاً، إلى تعزيز الإيرادات النفطية، وهذا من شأنه أن يقلل من المخاطر إزاء التوقعات. ومن الممكن أن يسهم حل الجمود السياسي وضبط أوضاع المالية العامة إلى تحسين ثقة المستثمرين بشكل كبير.

تقييم المجلس التنفيذي:

اتسمت الإجراءات التي اتخذتها السلطات الكويتية بسرعة الاستجابة والحزم إزاء جائحة كوفيد-19، فضلاً عن تحقيق معدلات تطعيم مرتفعة ضد فيروس كورونا في عام 2021، وساهمت في تعافي الاقتصاد تدريجيا. وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية وانعكاساتها الإيجابية على الإيرادات النفطية والدفع بعجلة النمو، إلا أنه لا تزال أجواء عدم اليقين تهيمن على التوقعات. وهو الأمر الذي يتطلب قيام السلطات الكويتية ببذل المزيد من الجهود في سبيل مواجهة التحديات المرتبطة بالاعتماد الكبير على قطاع النفط وتحقيق الاستدامة المالية.

يتعين ضبط أوضاع المالية العامة لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق المساواة بين الأجيال، فعلى صعيد زيادة الإيرادات العامة ينبغي النظر في مدى إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، والتوسع في نطاق ضريبة الدخل على الشركات لتشمل الشركات المحلية، وتطبيق ضريبة الممتلكات بغرض زيادة الإيرادات الحكومية. أما على جانب الإنفاق العام، يتعين تقليص فاتورة الأجور في القطاع العام والدعوم والمزايا الاجتماعية، وإقرار قانون الدين العام الجديد ووضع أطر مالية قوية متوسطة الأجل، وإرساء ركائز مالية واضحة من شأنها الحد من مخاطر السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية، وتعزيز المصداقية وتقليص المخاطر المالية، وتحسين القدرة على إدارة الصدمات المعاكسة. هذا، ومن شأن تعزيز الحوكمة المالية ومبدأ الشفافية أن يحسن من إدارة المالية العامة بشكل كبير.

تبقى سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات ملائمة للاقتصاد الكويتي كونها تُقدّم دعامة فعّالة للاستقرار النقدي. ويتسم النظام المصرفي بدولة الكويت بالمتانة، كما ينتهج بنك الكويت المركزي سياسات رقابية حصيفة. وفي ظل أجواء عدم اليقين حول التوقعات، يتعين استمرار العمل على تقييم جودة الأصول المصرفية والتدابير المصاحبة لدعم احتياطيات رأس المال والسيولة بما يسهم في تحقيق مرونة النظام المالي. ومن شأن تخفيف سقف أسعار الفائدة على القروض التجارية وتعزيز البنية التحتية للمعلومات الائتمانية، أن يسهم في تحسين النفاذ إلى التمويل، بما في ذلك الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. فضلاً عن مواصلة بذل الجهود في سبيل تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هنالك حاجة لتنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية بشكل تدريجي، وبما يشمل شبكات الأمان الاجتماعي وسوق العمل والأطر التنظيمية وبيئة الأعمال، بغرض تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص. وذلك، مع الأخذ بالاعتبار معالجة القضايا ذات الصلة بالتحديات المناخية، بما في ذلك دعم البنية التحتية الخضراء، وتعزيز المعايير الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة. ويشير المدراء إلى أن إنفاذ استراتيجية مكافحة الفساد أمراً غاية في الأهمية لتعزيز الحوكمة وتحسين بيئة الأعمال.

«العام» يرتفع 7.12 نقاط خلال جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 12ر7 نقطة ليبلغ مستوى 34ر8124 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 25ر0 في المئة.

وتم تداول 8ر251 ملايين سهم عبر 13806 صفقات نقدية بقيمة 6ر78 مليون دينار (نحو 2ر267 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5ر15 نقطة ليبلغ مستوى 35ر6236 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 25ر0 في المئة من خلال تداول 133 مليون سهم عبر 5820 صفقة نقدية بقيمة 9ر18 مليون دينار (نحو 2ر64 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 5ر16 نقطة ليبلغ مستوى 06ر9037 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 18ر0 في المئة عبر تداول 7ر118 مليون سهم عبر 7986 صفقة بقيمة 6ر59 مليون دينار (نحو 6ر202 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 3ر7 نقطة ليبلغ مستوى 44ر6558 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 11ر0 في المئة من خلال تداول 8ر111 مليون سهم عبر 3959 صفقة نقدية بقيمة 2ر16 مليون دينار (نحو 55 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 251.81 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 13.806 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 78.61 مليون دينار بتراجع نسبته 9.7 % عن سيولة أمس الأول البالغة 87.04 مليون دينار.

قطاعياً، ارتفعت مؤشرات 4 قطاعات أمس بصدارة العقار بنمو نسبته 0.53 %، بينما تراجع 8 قطاعات أخرى يتصدرها الرعاية الصحية بانخفاض معدله 3.15 %، في حين استقر قطاع التكنولوجيا وحيداً.

وجاء سهم "امتيازات" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع نسبته 3.38 %، فيما تصدر سهم "حيات كوم" القائمة الحمراء بتراجع قدره 9.26 %.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 12.56 مليون دينار مرتفعاً بنحو 0.86 %، تلاه سهم "الأهلي المتحد – البحرين" بقيمة 12.23 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 0.61 %.

وأعلنت البورصة أنه سيتم إعادة التداول على أسهم شركة جياد القابضة اعتبارا من اليوم الثلاثاء الموافق 29 مارس 2022.وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الاثنين، إن إعادة التداول على أسهم "جياد" يأتي بعد إعلان الشركة عن نتائج الجمعية العمومية.

وقالت الشركة أمس، إن نصاب انعقد العمومية العادية بلغت نسبته (صفر %) حيث لم يحضر أحد للاجتماع الذي تم الدعوة إليه من قبل وزارة التجارة والصناعة.

وبناءً على عدم اكتمال النصاب، فقد تقرر أن يكون الاجتماع المؤجل يوم الاثنين الموافق 4 أبريل 2022 في تمام الساعة 11 صباحاً بمبنى الوزارة.

جلسة متباينة للبورصة

«المركزي» يطرح سندات بأعلى عائد منذ مارس 2020

البنك المركزي

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، فقد بلغ أجل تلك السندات 6 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.625%، هو الأعلى منذ 17 مارس 2020.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها، أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.